أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي
دراسة مقارنة بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية

مقدمة من

الباحث/ سيد أحمد محمد أحمد جاد الرب

باحث دكتوراه مهنية

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

أ.د/ عبير عبد الخالق

أستاذ دكتور بالأكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحرى

أ.د/عمرو صادق

أستاذ إدارة الموارد البشرية والإستراتيجية المشارك

كلية الإدارة – باريس - فرنسا

د/محمد رفعت محمد القيراني

وكيل كلية النقل الدولي واللوجستيات

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي المصري، وذلك من خلال إجراء مقارنة تحليلية بين أداء البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وتأتي هذه الدراسة في إطار الجهود الوطنية المستمرة التي تقودها الدولة المصرية والبنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الشمول المالي، شملت: عدد الحسابات المصرفية، وانتشار ماكينات الصراف الآلي، ومستوى استخدام القنوات الرقمية مثل

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت البنكي. وتم ربط هذه المؤشرات بمؤشرات ربحية البنوك، وتحديدًا: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، باعتبارهما مؤشرين رئيسيين لقياس الكفاءة التشغيلية والأداء المالي للمؤسسات المصرفية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تبني المنهج الكمي التحليلي، مع الاستعانة بأدوات إحصائية متقدمة، كتحليل الانحدار وتحليل الفروق بين المتوسطات، وذلك على عينة مكونة من ١٨ بنكًا تمثل شريحة متوازنة من البنوك المقيدة وغير المقيدة (بواقع ٩ لكل فئة). وقد تم تجميع البيانات من مصادر رسمية وموثوقة، شملت التقارير المالية السنوية للبنوك، وتقارير البنك المركزي المصري، وغيرها من المراجع المعتمدة، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشمول المالي وربحية البنوك، حيث تبين أن البنوك المقيدة في البورصة تفوقت في استثمار أدوات الشمول المالي لتحقيق مستويات أعلى من الربحية، مقارنة بنظيراتها غير المقيدة، والتي واجهت صعوبات تتعلق بالتحول الرقمي وضعف الوصول إلى شرائح واسعة من العملاء، لا سيما في المناطق النائية وأكدت النتائج أن التحول الرقمي يلعب دورًا حاسمًا في تعظيم أثر الشمول المالي على أداء البنوك، مما يسلط الضوء على أهمية الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتطوير النظم المصرفية الرقمية كأداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي في ظل التوسع في تطبيق سياسات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الربحية، البنوك، البورصة المصرية، ROA، ROE

Abstract

This study aims to **examine the impact of financial inclusion on profitability indicators in the Egyptian banking sector**, through a **comparative analytical approach** between **listed and unlisted banks on the Egyptian Stock Exchange** during the period **2019 to 2023**. The research is framed within the broader national efforts led by the **Egyptian government and the**

Central Bank of Egypt to promote financial inclusion as a key pillar for achieving **sustainable development goals under Egypt Vision 2030**.

The study relies on a set of **financial inclusion indicators**, including the number of bank accounts, the spread of ATMs, and the adoption of digital banking services such as mobile and internet banking. These indicators were then compared with key measures of bank profitability, namely: **Return on Assets (ROA)** and **Return on Equity (ROE)**, as primary metrics reflecting operational efficiency and financial performance in the banking industry.

To achieve its objectives, the study adopted a **quantitative analytical methodology**, utilizing advanced statistical tools such as regression analysis and mean comparison tests. The empirical analysis was conducted on a **sample of 18 banks**—equally divided between listed and unlisted institutions (9 each). Data were collected from credible sources, including annual financial statements, Central Bank of Egypt reports, and other validated financial records.

The results revealed a **positive and statistically significant correlation** between financial inclusion levels and bank profitability. Listed banks demonstrated **greater ability to capitalize on financial inclusion tools**, achieving superior

profitability compared to unlisted banks, which faced challenges in digital adoption and outreach to underserved customer segments, particularly in rural or remote areas.

Moreover, the findings underscored the **pivotal role of digital transformation** in strengthening the relationship between financial inclusion and bank performance. This highlights the **strategic importance of investing in digital infrastructure and banking technologies** to enhance financial performance amid growing adoption of inclusive banking policies.

Keywords: Financial Inclusion, Profitability, Banks, Egyptian Stock Exchange, ROA, ROE Ask ChatGPT

١- المقدمة:

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحالي، والشمول المالي الذي يعرف بأنه القدرة على الوصول للخدمات المالية يحظى باهتمام متزايد في القدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالإضافة الى تعزيز النمو والمساواة في الدخل (Yoshino & Morgan, 2018) . فقد عرفه البنك الدولي بأنه وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مستدام (WBG, 2016)، كما يعتبر الشمول المالي أحد أهم الدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية لما له من أهمية مالية شاملة في الحفاظ على الاستقرار المالي (Morgan & Pontines, 2014)، فقد أدرك قادة مجموعة العشرين (G20) خلال عام ٢٠١٠ أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة عالمية باسم الشمول المالي (Global

Partnership for Financial Inclusion GPFI)، وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥). كما بادرت حوالي ٦٠ دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي واصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، كما انضمت أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI) والتزام أكثر من ٤٧ دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا Maya Declaration وهو التعهد بالتزامات جديدة لتعزيز الشمول المالي في بلدانها (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥). في عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

يحتل الشمول المالي مكانة عالية في جدول أعمال السياسة الدولية (Cihak, Mare et al, 2016)، وتتوقع العديد من الدراسات أن يزداد الشمول المالي في العديد من البلدان (khan, 2011) (أبو دية، ٢٠١٦) حيث أصبح تطوير الخدمات مصرفية والاهتمام بجودتها يزيد من القدرة التنافسية للمصارف (عبدالقادر، ٢٠١٣) مما يعمل على تطور القطاع المصرفي بشكل سريع، وتعتبر الميزة التنافسية أحد التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلى والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال المصرفي مثل استراتيجية الشمول المالي لذا يتوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنها من مواجهة المنافسة الدولية الناتجة عن منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يساهم في زيادة مردوديته وقدرته التنافسية (قريشي، ٢٠١٦)، ومن خلال ماسبق سوف يقوم الباحث بقياس اثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي

- مشكلة الدراسة :

للتعرف علي مشكلة الدراسة وصياغتها , فقد قام الباحث علي اجراء دراسة استطلاعية علي النحو التالي :

قام الباحث بأجراء دراسة استطلاعية استهدفت المساهمة في تحديد وبلورة مشكلة البحث لتكوين فروضه وتحديد البيانات اللازمة لاختبار هذه الفروض والأساليب المناسبة لجمعها, وتحديد مجتمع البحث ووحدة المعاينة وتحديد المتغيرات الأساسية للدراسة, وقد مرت هذه الدراسة بمرحلتين أساسيتين وهما كما يلي :

- البيانات الثانوية : اعتمدت علي جمع البيانات والمعلومات الاحصائية الثانوية المتعلقة بكافة البنوك في مصر محل الدراسة.
- البيانات الأولية : واعتمدت علي مجموعة من المقابلات والاستبيانات تم توزيعها علي عدد من العاملين في البنوك المبحوثة في محافظات القناة في مختلف الإدارات وكذلك عدد من العملاء، للوقوف علي مشكلة الدراسة, وتحديد أوجه القوة والضعف في تطبيق وتفعيل تأثير الشمول المالي علي مؤشرات الربحية.
- ج- البيانات الثانوية : أعتمد الباحث في تغطية هذا الجانب من الدراسة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك موقع دراسة والتقارير الخاصة بالبنوك موضع الدراسة، وذلك من أجل تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

١- قائمة بأسماء البنوك في جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (١-١)

قائمة بأسماء البنوك في جمهورية مصر العربية

م	البنك	م	البنك
١	البنك الاهلي المصري	٢٠	البنك الاهلي الكويتي
٢	بنك مصر	٢١	بنك المشرق
٣	بنك القاهرة	٢٢	بنك فيصل الاسلامي المصري
٤	البنك العربي الافريقي الدولي	٢٣	بنك أبو ظبي التجاري
٥	البنك التجاري الدولي (CIB)	٢٤	بنك البركة
٦	HSBC	٢٥	بنك بلوم
٧	البنك العقاري المصري العربي	٢٦	كريدي اجريكول
٨	بنك الاسكندرية	٢٧	بنك الاستثمار العربي

٩	البنك التجاري المغربي وفا بنك	٢٨	المصرف المتحد (مصر)
١٠	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)	٢٩	البنك الزراعي المصري
١١	بنك قطر الوطني الاهلي (QNB AlAHLI)	٣٠	بنك التنمية الصناعية
١٢	بنك عودة (BANK AUDI)	٣١	بنك مصر ايران للتنمية
١٣	بنك الامارات دبي الوطني	٣٢	البنك المصري الخليجي
١٤	بنك قناة السويس	٣٣	بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC
١٥	بنك الكويت الوطني	٣٤	المصرف العربي الدولي
١٦	مصرف ابو ظبي الإسلامي	٣٥	بنك ابو ظبي الاول
١٧	بنك التعمير والإسكان	٣٦	البنك العربي
١٨	البنك المصري لتنمية الصادرات(EBE)	٣٧	البنك الاهلي اليوناني
١٩	البنك الاهلي المتحد		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري

٢- البنوك المتمثلة لعينة الدراسة وتوزيعها حسب الملكية :

جدول رقم (١-٢)

البنوك الممثلة لعينة الدراسة وتوزيعها حسب الملكية

م	اسم البنك	ملكية البنك	تاريخ التأسيس
١	البنك الأهلي المصري NBE	قطاع عام	١٨٩٨
٢	بنك مصر	قطاع عام	١٩٢٠
٣	بنك القاهرة	قطاع عام	١٩٥٢
٤	بنك التعمير والإسكان	قطاع خاص	١٩٧٩
٥	البنك التجاري الدولي CIB	قطاع خاص	١٩٧٥
٦	بنك الإسكندرية	أجنبي	١٩٥٧
٧	بنك قطر الوطني الأهلي QNB	أجنبي	١٩٦٤
٨	كريدي أجريكول - مصر	أجنبي	١٨٩٤

المصدر : من إعداد الباحث من واقع الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بكل بنك

٣- أرباح بعض البنوك المبحوثة في الأعوام الماضية:

جدول رقم (١-٣)

صافي الأرباح بعد الضرائب للبنوك المبحوثة في الأعوام الماضية (القيمة بالمليار جنيه)

البيان / البنك	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
البنك الأهلي المصري	١٣.٤	١٠.١	٢٠.٢	١٣	٢٩.٧
بنك مصر	٨.٣	٤.١	٨.٦	١١	٢٣.٥
بنك القاهرة	٠.٨	٢.٥	٤	٣.٢	٣.٦
بنك CIB	٧.٥	٩.٦	١١.٨	١٠.٢	١٣.٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك (٢٠٢٣).

- الجدول السابق يظهر أرباح البنوك الأربعة خلال الخمس سنوات السابقة خلال ويظهر الجدول التفاوت في نسب الأرباح لكل بنك في كل عام.
- الجدول السابق يوضح أرباح البنوك المبحوثة من سنة (٢٠١٩ لسنة ٢٠٢٣) ، ويتضح أن البنك الأهلي شهد انخفاضا في أرباحه في فترة ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠ حيث انخفضت أرباحه من ١٣.٤ مليار جم إلى ١٠.١ مليار جم ثم شهدت زيادة كبيرة في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٢٠.٢ مليار جم ثم تعود للانخفاض في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٣ مليار جم ووصلت في عام ٢٠٢٣ الي ٢٩.٧ مليار جم ، أما بالنسبة لبنك مصر شهد انخفاض في أرباحه (٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣) حيث انخفضت أرباحه من ٨.٣ مليار جم إلى ٤.١ مليار جم ، ثم شهدت زيادة كبيرة في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٨.٦ مليار جم ثم تصعد في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١١ مليار جم ثم يحقق أكبر طفرة في تاريخه ويصل الي ٢٣.٥ مليار جم في عام ٢٠٢٣، أما بنك القاهرة فقد شهد ارتفاع في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢١ وصل الي ٤ مليار جم، ثم انخفض الي ٣.٢ مليار جم في عام ٢٠٢١ ثم حقق٣.٦ مليار جم في ٢٠٢٣، أما بنك CIB حقق زيادة في الأعوام الماضية حيث حقق أرباح وصلت الى ٧.٥ مليار جم في عام ٢٠١٩ ، و ٩.٦ مليار جم في عام ٢٠٢٠ ، و١١.٨ مليار جم في عام ٢٠٢١ ، وفي عام ٢٠٢٢ انخفضت أرباحه إلى ١٠.٢ مليار جم ثم عاودت أرباحه في الارتفاع عام ٢٠٢٣ لتصل الى ١٣.٢ مليار جم.
- ويوضح الجدول السابق ارتفاع وانخفاض الأرباح للبنوك المبحوثة خلال الخمس أعوام السابقة، وهذا الارتفاع والانخفاض يوضح عدم جودة الخدمات المصرفية.

وقام الباحث **باختيار تلك البنوك للأسباب التالية:**

- قيام البنك الاهلي المصري باستحداث العديد من المنتجات المصرفية الجديدة التي تلبي كافة احتياجات وشرائح العملاء المختلفة.
- كشفت القوائم المالية للبنوك التجارية والمصرية المدرجة بسوق المال المصري عن تباين في نتيجة اعمالها، حيث صعدت أرباح البنك الأهلي المصري من ١٣.٤ مليار

جنيـة عـام ٢٠١٩ إلـي ٢٩.٧ عـام ٢٠٢٣، وكـذلك بنـك مصـر صـعد بنسـبة ٥٠%، حيث صعدت أرباحه من ٥.٥ مليار عام ٢٠١٩ الي ٢٣.٥ مليار عام ٢٠٢٣.

- تمثل هذه البنوك القطاع العريض في القطاع المصرفي من حيث عدد العملاء و عدد الفروع.
- البنك التجاري المصري (CIB) هو أكبر بنك قطاع خاص في مصر , حيث يقوم بتقديم مجموعة واسعة ومتميزة من المنتجات والخدمات البنكية لعملائه , ويتضمن ذلك أكثر من ٥٠٠ شركة من كبري المؤسسات والشركات التي تعمل في مصر بمختلف أنواعها.
- تأسس بنك إسكندرية عام ١٩٥٧ حيث يعتبر البنك اليوم أحد بنوك القطاع الخاص الرائدة في مصر والتابع لمجموعة انتيسا سان باولو الإيطالية منذ عام ٢٠٠٧ , ويمتلك بنك الإسكندرية واحدة من أبكر شركات فروع القطاع الخاص في مصر من خلال أكثر من ١٦٧ فرع في جميع محافظات الجمهورية الرئيسية وأكثر من ٤,٥٠٠ موظف يفخرون بخدمة أكثر من ١,٥ مليون عميل.
- اما بنك قطر الوطني الأهلي QNB هو واحد من المؤسسات المالية الرائدة في مصر التي تم تأسيسه في إبريل ١٩٧٨ وتم تصنيفه كثاني أكبر بنك خاص في مصر ويقدم البنك خدماته لأكثر من مليون ونصف عميل يخدمهم أكثر من ٨٠٠٠ مصرفي متخصص من خلال شبكة فروع تغطي كافة محافظات مصر تصل إلي أكثر من ٢٣٢ فرع بالإضافة إلي شبكة ممتدة من ٩١٨ جهاز صراف آلي وأكثر من ٥٧,٢١٤ نقطة بيع لخدمة العملاء , علاوة علي ذلك تعمل خدمة العملاء المميزة علي مدار الساعة , نجح البنك في الحفاظ علي مكانته في السوق المصري مما ساعده علي تحقيق نمو ملحوظ في محفظة القروض والودائع.

ظواهر المشكلة : توصل البحث إلي العديد من ظواهر المشكلة وتتمثل هذه الظواهر في الآتي :

- نظراً لأهمية مؤشرات الربحية ومدي تأثيرها علي تحسين الأداء المصرفي من خلال تبنيها لاستراتيجية وقائية أو علاجية والتي تشهد قبولاً شعبياً وسياسياً واسعاً , وذلك قبولاً لدي المؤسسات التي تملك استراتيجية طويلة المدي.
- كما أن تحسين الأداء المصرفي يعتمد علي ما يستطيع استقطابه من الودائع المصرفية فكلما استطاع جذب حجم اكبر من الودائع استطاع تحقيق مؤشرات اداء مالي جيدة.
- يتأثر القطاع المصرفي بالتحول الرقمي والشمول المالي ، حيث تفتقر الخدمات المصرفية التقليدية الي استراتيجيات رقمية، وتقدم شركات التكنولوجيا المالية الحديثة مجموعة واسعة من الخدمات ذات القيمة المضافة للبنوك، والتي يتم فيها تحويل الخدمات المالية باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المالية، وهي تعتبر واحدة من أهم الابتكارات في الصناعة المالية التي تتطور بسرعة وتسمح الابتكارات التكنولوجية في مجالات البيانات الضخمة وتحليلاتها والاجهزة المحمولة للشركات الناشئة لدعم البنوك التقليدية للخدمات الشخصية، ولكي يتم ادارة هذا التحول بفاعلية في السوق المصرفي فلابد من اعطاء دور كبير للموظفين الرقميين في مجلس الادارة ,(Gai, K., Qiu, M., & Sun (2018).
- هدفت الدراسة إلى:

١. دراسة وتحليل الشمول المالي.
٢. دراسة وتحليل ومناقشة مؤشرات الربحية.
٣. التعرف علي تأثير الشمول المالي علي مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣
٤. استخلاص بعض النتائج والتوصيات والمقترحات التي تسهم في تحديد شكل العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي

حيث تستمد هذة الدراسة الأهمية العلمية مما يلى :

بعد استعراض الدراسات السابقة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الحديثة في مجال إدارة الأعمال, التي تتناول تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة , يستمد البحث أهميته باعتباره سيناقش مدى الأفكار والاتجاهات العلمية الحديثة في مجال مقارنة تأثير الشمول المالي علي مؤشرات الربحية , كما تنبع أهمية البحث من كونه سيقدم إضافة علمية جديدة.

حيث تستمد هذة الدراسة المساهمة النظرية مما يلى :

تنبع أهمية الدراسة التطبيقية من تناولها لموضوع العصر الشمول المالي وما نتج عنه من نتائج مثل التحول الرقمي، وما نتج عنه من تغيير في شكل ووظائف منظمات الاعمال و تنبع أهمية الدراسة أيضاً من تطبيقها على القطاع المصرفي , تحول قطاع الخدمات المصرفية من خلال التكنولوجيا المالية الرقمية يضع ضغوط علي البنوك التقليدية لتقديم خدمات اكثر كفاءة من حيث التكلفة ونظام خدمات مصرفية فعالة مع جودة افضل، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع عدد البطاقات الالكترونية بمعدل ٦.٥% من عام ٢٠١٨ الي عام ٢٠٢٢، وقفزت عدد المحافظ الالكترونية الي١٥ مليون عام ٢٠٢٢، وايضا عدد ماكينات الصراف الالي ATM. من ٩٠٣١ عام ٢٠١٨ الي ١٤١٥٢ عام ٢٠٢٢ بمعدل ٥٦.٧% , التركيز علي جذب الاستثمارات بمنتهي الكفاءة والفاعلية لتحقيق وضع ومكانة للبنوك والوصول لجهاز مصرفي فعال من خلال تأثير الشمول المالي ومعرفته علي مؤشرات الربحية.

٢- الإطار النظرى والدراسات السابقة

٢-١ الشمول المالى

٢-١-١ مفاهيم الشمول المالي:

ظهر الاهتمام بمفهوم الشمول المالي في أوائل الألفية حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية وذلك في البلاد النامية لقد تم تعريف الشمول المالي

على أنه عملية تقديم وتسهيل الخدمات المالية الي الأفراد ذات الدخول المنخفضة في المجتمع بتكلفة معقولة(Iqbal& Mirakhor,2012) .

تعريف آخر عن الشمول المالي حيث عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام (٢٠١٤) المتعلق بمؤشرات الشمول المالي؛ أنه نسبه السكان المستخدمين للخدمات المالية من إجمالي عدد السكان، وان الشمول المالي له أبعاد مختلفة تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة مثل حسابات المدفوعات والتوفير والائتمان والتأمين والمعاشات التي تساهم بشكل كبير لتقديمها وتوفيرها للأفراد والمؤسسات . ((World bank,2014

وأوضح تقرير الأمم المتحدة عن مفهوم الشمول المالي؛ أنه توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها بهدف دمج ذلك الشريحة من الطبقات في المجتمع الاقتصاد الرسمي.(United Nations,2016) .

تعرف آخر للشمول المالي من جمعية صناعه أجهزة الصراف الآلي؛ بأنه عملية تحسين الصول إلي الخدمات المصرفية مثل الائتمان والودائع والمعاشات التقاعدية والتأمين، والاستثمار، والتأجير، وذلك من خلال تقريب المسافة بين مقدمي الخدمة المصرفية وبين العملاء المتوقعين واستخدامها بسهولة على أن يتم توفير وتقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبسعر مخفض (ATM Industry Association,2017) .

ويعرفه Singh بأن الشمول المالي؛ إمكانية الوصول الأفراد والشركات الي المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة بحيث تلبي احتياجات ورغبات العملاء من المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين على أن يتم توفيرها، وتقديمها بطريقة، واضحة، ومستدامة(Singh,2017) .

ويعرف الشمول المالي حسب تقرير صندوق النقد الدولي العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والمحتاجين الصادر في يناير (٢٠١٧) تحت مظلة "الشمول المالي في العالم العربي Inclusion Measurement in the Arab world " يعرف الشمول المالي بأنه تمتع الأفراد ذات الدخول المنخفضة والشركات

خصوصا الصغيرة بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة شاملة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة الخاصة من (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ...إلخ) يقع توفيرها بطريقة آمنه وفعالة من قبل مجموعة واسعة من مقدمي الخدمات المالية في البيئة الخارجية (قانونية، وتنظيمه).

تعريف آخر للشمول المالي في مجموعة العشرين G20 مع التحالف العالمي للشمول المالي :AFI يعرف الشمول المالي بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتفعيل وصول واستخدام كافة الفئات المجتمع، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وتفعيل وصول واستخدام كافة الفئات المختلفة في المجتمع بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض للخدمات والمنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم المالية، وان يقدمها لهم بطريقة مباشرة ومنتهي الشفافية. (رجب،٢٠١٨).

عرف صندوق النقد الدوليIMF ، والاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والمحتاجينCGAP ؛ بأن الشمول المالي هو الحالة التي تنعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم أصحاب الدخول المنخفضة بما فيهم أصحاب السن الصغير في الحصول من مصفوفة شاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، التأمين، المدخرات، الائتمان...إلخ) وتقديمها في بيئة قانونية وتنظيمه بطريقة سهلة وسريعة للأفراد والمؤسسات.(Attia& Benson,2018) .

٢-١-٢ أهداف الشمول المالي

تزداد اهتمامات حكومات الدول بتحقيق الشمول المالي من أجل تحقيق الأهداف التالية: (عوض،٢٠٢١).

١ (على مستوى الدولة:التعاملات المالية للأفراد تكون واضحة ومحددة بشكل واضح للدولة، حيث ترتفع حصيلة الضرائب مع منع التهريب الضريبي، مع إلغاء التعامل بالشيكات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الالكتروني بهدف تحقيق الشفافية والوضوح.

يساهم الشمول المالي في دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في انخفاض معدل التضخم والحفاظ على القيمة الشرائية للنقود وانخفاض سعر الفائدة على الإقراض في البنوك وبالتالي زيادة التمويل الاستثمارات الحقيقية التي تخلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدل البطالة.

٢ (على مستوي القطاع المصرفي :

زيادة قدر القطاع المصرفي على زيادة الاستثمارات من خلال زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي وايضا الفروع البنكية، نقاط البيع POS بالإضافة إلى تقديم الخدمات مالية مناسبة مع احتياجات ورغبات العملاء.

استقطاب الأفراد ذات الدخول المنخفضة ومتوسطي الدخل وسكان المناطق النائية للتعامل مع القطاع المصرفي وتحسين الربحية.

٣ (التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في كل التعاملات.

تعزيز القنوات الاتصال بين القطاع المصرفي والعملاء مما يؤدي جذب أكبر عدد المتعاملين مما يجعل سيولة البنك تزداد، ولكن السيولة المودعة في البنك فيمكن الأفراد آخرين الاستفادة منها واستثمارها بدلا من بقائها جامدة.

٤ (على مستوي العملاء:

الحد من أخطار التعامل بالأموال فيمكن فقدها بسهولة بمقارنة بالحساب المصرفية.

تقديم منتجات بديلة المستبعدين ماليا لأسباب دينية كالتمويل الاسلامي مع تعزيز قدراتهم على الشروع وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر لامتصاص الصدمات المالية.

٢-١-3 أهمية الشمول المالي

كان الهدف من تحقيق الوصول المالي الشامل بحلول ٢٠٣٠، والذي عبر عنه رئيس البنك الدولي، وهي محاولة اعتراف بالدور الهام للشمول المالي Financial Inclusion من أجل النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. ((Clamara,2014

لقد أبرزت الأزمة المالية الأخيرة أهمية القطاع المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان استقرار، فيمكن للشمول المالي اثار مضاعفة على الاقتصاد في شكل دخل أعلى متاح الأسر الفقيرة ومزيد من المدخرات وقاعدة ودائع أكثر لمقدمي الخدمات المالية. يتيح الشمول المالي انخراط الشرائح مختلفة من المجتمع في القطاع المالي. ((Lapukeni,2015اكتشفت العديد من الأبحاث أن هناك منافع انمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، خصوصا الخدمات المالية الرقمية وتشمل خدمات الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، وبالرغم من تفات الشواهد المالية الي حد ما، حتى الأبحاث والدراسات لم تتوصل الي نتائج إيجابية تشير الية غالبا الي إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير الاحتياجات المحلية.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي يكون لها الدور في تحسين الدخل وبالتالي الحد من معدلات الفقر. كما يمكن للخدمات المالية الرقمية تساعد على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جميع أموال من الاصدقاء والاقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، كما تساعد الخدمات المالية للناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات، وبالنسبة للحكومات فإن التحول المدفوعات النقدية الي الرقمية يمكن أن على تخفيض الفساد ويحسن مستوى الكفاءة. (شنبي وبن لخضر ،٢٠١٨).

كما تتيح الشمول المالي إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتيح الفرص لدمج نسبة ملموسة من الاقتصاد غير الرسمي من أصحاب المهن الحرة والأنشطة غير الرسمية والمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي. ((James,2009

وتتباين التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث يقدر حجمه ب٣ تريليون جنية، ويقدر حجم إنتاج المشروعات غير الرسمية بحوالي ١.٢ تريليون جنية، كما تكون خسائر للدولة نتيجة عدم تبعيتها للاقتصاد الرسمي وفقدان حصيلة ضريبية تصل إلى ١.٤ تريليون جنية. كما بلغ حجم المنشآت الاقتصادية غير الرسمية في مصر حوالي الي ٢ مليون منشأة ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مصر، وتتسع عدد العاملين فيها يصل الي ٤ مليون عامل بنسبة ٢٩.٣٪ من إجمالي عدد العمال في المنشآت الاقتصادية، لذلك أعلنت وزارة المالية انتهاء الحكومة من صياغة المشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. (البكل والحداد ،٢٠٢٢).

في النهاية أن الشمول المالي يوفر وسيلة لجلب مدخرات الفقراء الي نظام الوساطة المالية الرسمي وتوجيهها الي الاستثمار، بالإضافة إلى العدد الكبير من الودائع منخفضة التكلفة سيوفر للبنوك فرصة لتقليل اعتمدتها على الودائع بالجملة والمساعدة في إدارة كل من المخاطر السيولة والاختلافات بين الأصول والخصوم بكفاءة اعلى

٢-١-٤ أبعاد الشمول المالي:

تم قياس الشمول المالي قديما عن طريق نسب المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تغطيتها.

كما تمت مناقشة أبعاد الشمول المالي في مؤتمر كابوس وذلك في عام ٢٠١٢ م، فقام التحالف الشمول المالي (AFI) بعمل رابطة البيانات للشمول المالي، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- تعزيز جودة الخدمات المالية. ((AFI,2013

سوف نتفرغ بالتفصيل بمفهوم كل بعد من الأبعاد الثلاثة:

١. **الوصول إلى الخدمات المالية Access dimension:** يوضح بعد الحصول على الخدمات المالية نستطيع القدرة على استخدام الخدمات المالية من المنظمات الرسمية وتتطلب تحديد مستويات الوصول الي تحديد وتحليل العوائق المحتملة لحدوث لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية من (الفروع وأجهزة الصراف الالي ATM، إلخ) وايضا نستطيع أن نحصل على الخدمات المالية من خلال البيانات والمعلومات التي قد تقدمها المنظمة.

مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

عدد أجهزة الصراف الآلي ATM

حسابات النقود الالكترونية (انستا باي، فودافون كاش اورنج كاش، اتصالات كاش).

مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات في المنظمات المالية.

عدد نقاط الوصول للخدمات المالية.

النسبة المئوية الإجمالية السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. ((AFI,2013

ويشير (Clamara& Clamara,2014): أن المؤشرات المالية القديمة أو التقليدية المتعارف عليها لقياس الوصول إلى الخدمات المالية غير متكافئة حالياً، وذلك بسبب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول إلي المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد فروع وأجهزة الصراف الآلي.

حيث فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الهاتف المحمول أو الانترنت فتحت باب جديد للخدمات المالية والتي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عاتق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية حيث إن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت إلى اتساع كبير لفرص الوصول المادي للخدمات المالية وذلك بالإضافة إلى المراسلات المصرفية دورا مهما في تحسين الوصول للخدمات المصرفية.

٢. استخدام الخدمات المالية Usage dimension:

استخدام الخدمات المالية توضح مدى استجابة العملاء للخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي، وخاصة على استخدام الخدمات المالية حيث تتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- عدد البالغين يكون لديهم تعامل مصرفي دائم.
- عدد البالغين لديهم حساب ائتمان دائم.
- عدد حملة الوثائق التأمين من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية.
- عدد المعاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين لديهم تعاملات بنكية بشكل منتظم.
- نسبة المحتملين بحساب بنكي خلال عام مضى.
- التحويلات المالية سواء كانت محلي أو إقليمي أو دولي.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية وحسابات ودائع وقروض قائمة.
- يمكن استخدام المؤشرات المالية في حالة البلدان لديهم مؤشرات التالية:
- عدد الودائع الدائمة لكل بالغ.
- عدد حسابات الائتمان لكل بالغ.
- الاستفادة الدول من ٣ مؤشرات لتقييم المدى استخدام الخدمات المالية الرسمية وهي:
- امتلاك خدمات مالية واحدة على الأقل.
- الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية.
- الاحتفاظ البيانات المالية لقياس الشمول المالي التي تم ذكرها سابقا.

(AFI,2013)

٣. جودة الخدمات المالية Quality:

تعد عملية مؤشرات لقياس الجودة هو تحدى صعب حيث على مدى خمسة عشر سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الي جدول الأعمال الدول العالم الثالث حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

حيث إن عدم الوصول إلى الخدمات المالية لا تزال هناك مشكلة تختلف حسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك فإن العمل من أجل الضمان جودة الخدمات المالية المقدمة لا يزال تحدي قائم حيث يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة جودة الخدمات المالية المقدمة.

تعتبر بعد جودة الشمول المالي ليس بعد ضروريا واضحا ومباشرا حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك وفاعلية الية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، ومدى شفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

قام التحالف الشمول المالي بوضع بعض المؤشرات لقياس الجودة وهي (AFI,2013)

- **المقدرة على تحمل التكاليف**: يقيس هذا المؤشر مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة أصحاب الدخول المنخفضة.
- **المصداقية:** يحب على مقدمي الخدمات المالية ان يضمنوا حصول العملاء على المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية، يلعب الوصول الي معلومات دورا حاسما في الشمول المالي وذلك لزيادة المقدرة على اتخاذ القرار بشأن استخدام الخدمات المالية.
- **الراحة والسهولة:** هذا المؤشر يقيس آراء العملاء بخصوص الراحة في استخدام الخدمات المالية.

- **حماية المستهلك:** هذا المؤشر يقيس الأنظمة والقوانين واللوائح المصممة لضمان حماية حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- **التثقيف المالي**: يقوم هذا المؤشر بقياس المعارف الأساسية المالية والقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية (السلوك المالي):** تعد المديونية صفة أساسية للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية.
- **العوائق الائتمانية:** لا يشمل الشمول المالي استخدام الخدمات المالية فقط، بل يمنح العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الاختيارات.

٢-٢ مفهوم الربحية

يعد تحقيق الأرباح هو الهدف الأهم التي تسعى له المنظمات فهو اهم مطلب للمستثمرين وإدارة الشركات مالكيها فهي توضح العلاقة بين الأرباح التي تحققها وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح، وهذا يعتبر تحقيق الأرباح أساس عمل الشركات بكافة أنواعها على الرغم من وجود بعض التفاوت في مستوى الأرباح. (محمد وكنعان،٢٠١٤)

عرف علوان الربحية "بأنها قدرة تحقيق الشركات عن طريق العمليات التشغيلية خلال فترة زمنية محددة. (علوان وشاهين ،٢٠١٥).

وعرف رزقي الربحية بأنها " تعظيم الأرباح في الشركات والاحتفاظ بقدر كافي من السيولة والسعي نحو الاستخدام الامن الأموال يضمن حقوق أصحاب المصالح. (رزقي ،٢٠١٨).

وعرف Nawafالربحية بأنها " الربحية في عالم الأعمال الهدف المنشود للشركات التي تسعى الي تحقيقه حيث يعد تحقيق هذا الهدف مؤشراً على بقائها واستمراريتها فالربحية مقياس للحكم على كفاءة الشركة وقدرتها على استغلال

مواردها المتاحة بأقل تكلفة ممكنة لتلبية احتياجات عملائها من أجل تحقيق النجاح. (Nawaf,2015)

ويرى مطر أن الربحية "وبيان معدل الربحية للشركة يشترط مراعاة عاملين رئيسين هما؛

- مدى قدرة الشركة على ضبط التكاليف. (مطر ،٢٠١٦).
- الاستخدام الأمثل للأصول لتحقيق الإيرادات.

وعرف سيكريفة الربحية السهم " مجموعة من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمار بالأسهم خلال مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة مالية واحدة ويمكن القول إن ربحية السهم هي مقدار من الأموال المضافة الي رأس المال. ويتم حساب ربحية السهم عن طريق قسمة صافي الربح على عدد الاسهم الصادرة بعد طرح توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة. (سيكريفية، ٢٠١٧).

ويتضح من تعريف الربحية خمسة خصائص أساسية وهي:

- اعتماد الربح المحاسبي على الأنشطة الفعلية للشركات.
- اعتماد الربح المحاسبي على قائمة الأرباح والخسائر تعد الانجاز المالي للشركة خلال فترة زمنية محاسبية معينة.
- يلتزم تحديد الربح المحاسبي بأن تقاس التكاليف تبعاً التكلفة التاريخية.
- تعد ربحية السهم من مؤشرات لسهولة مقارنتها مع الفترات الزمنية التاريخية حيث حظيت باهتمام كبير من قبل المستثمرين لأنه يعتبر أفضل مقياس للأداء المالي لذلك تسعى بعض الإدارة الي رفع مستوى الأرباح عن طريق الحوافز الإدارية المقدمة الي المحليين الماليين عن إبداء رأيهم حول القرارات المالية والاستثمارية لأحداث نوع من التضليل بهدف زيادة اقبال المستثمرين والمساهمين لرفع رأس مال الشركة.

فيمكن قياس ربحية السهم عن طريق المعاملة الآتية (ربحية السهم = صافي الأصول القابلة للتوزيع ÷ عدد الاسهم). (Ovechkin& Davydenko,2021).فيمكن قياس ربحية السهم عن طريق المعاملة الآتية (ربحية السهم = صافي الأصول القابلة للتوزيع ÷ عدد الاسهم). (Ovechkin& Davydenko,2021)

.٢-١-٢ أهمية الربحية

- الأرباح في مكافأة للإبداع والابتكار الناجح: تعتبر الإدارة هي المقابل لتحمل الشركة المخاطر لذلك يلاحظ أن المكافأة الأرباح تكون أكبر كلما زادت المخاطر، وقد قسموا المخاطر الي عدة أنواع منها: (Tiwari,2022)
- المخاطر التي يجب أن تتقبلها الشركات وتعتبر جزء من طبيعة العمل المنظمة.
- المخاطر التي يمكن أن تتحملها الشركات.
- المخاطر التي لا يمكن أن تتحملها الشركات. (الإمام ،٢٠١٨)

أما التفسير الثاني للشركات للأرباح فهو يعتبر أن الأرباح مقابل الابتكار ويقصد بالابتكار كل معبر في طريق الإنتاج أو في أذواق المستهلكين يترتب عليها الزيادة في الناتج القومي أكثر مما يترتب عليها زيادة في التكاليف وهذه الزيادة في ناتج الربح الذي يتولد عن الابتكار.

وأما تفضيلات الأرباح فإن على الشركة أن تحقق أرباحا وعليها أن تختار هذه المتغيرات.

- ان الربح هو الهدف الأساسي من قيام الشركة.
- الربح هو الوحيد من قيام الشركة.
- الربح يعتبر أحد الأهداف قيام الشركة.

٢-٣-٢ مؤشرات الربحية

تقيس المؤشرات ربحية القطاع المصرفي التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي منها ما يلي:

- العائد على حقوق الملكية: يقيس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أحسن وبهذا يدل أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين. (بريم وبضياف ،٢٠١٦).
- العائد على الأصول: يقيس العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الأرباح، وكلما ارتفعت نسبة هذا العائد دل على ارتفاع الكفاءة البنك في استخدام الأصول. (سلطان،٢٠٠٥).
- هامش الربح: يقوم بقياس قدرة البنك على الرقابة والتحكم على تكاليف وتخفيض الضرائب.
- منفعة الأصول: هي نسبة الايراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.
- مضاعف حقوق الملكية: يعمل لصالح البنك بحيث تكون الأرباح إيجابية، ويعتبر في نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول الي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته. (حسانين، الدومة ،٢٠١٤).

٣ الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة :

١. دراسة (مصباح وآخرون،٢٠٢١) بعنوان:

أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٩) ، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه ، ومعرفة واقع الشمول المالي في فلسطين وتأثيره على البنوك الفلسطينية من خلال مؤشرات تكاليف الانتشار المصرفي ، وتكاليف بطاقات الائتمان ، التكاليف الصراف الآلي ، تكاليف نقاط البيع ، وايضا التعرف على مفهوم الربحية وكيفية قياسه، اعتمدت الدراسة على منهجية الوصفي التحليلي. تم استخدام عينة مكونة من ٤ بنوك (بنك فلسطين، بنك القدس، البنك الوطني، بنك الاستثمار). توصلت نتائج الدراسة الي وجود تأثير معنوي إيجابي لتكلفة الشمول المالي على ربحية البنوك محل الدراسة.

٢. دراسة (جرجس، زبير،٢٠٢٢) بعنوان:

تأثير الشمول المالي على مؤشرات المالية للجهاز المصرفي: دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

هدفت الدراسة الي تسليط الضوء على المؤشرات المستخدمة البحث وتأثير حجم العلاقة بين الشمول المالي على مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي، تمثلت مجتمع الدراسة بالجهاز المصرفي العراقي (المصاريف الحكومية والخاصة) ، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الاحصاء الوصفي ، لذلك استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الاحصائية والقياسية في تحليل المتغيرات، عبر برامج (E-Views، SPSS26، AMOS 26) ، توصلت الدراسة الي النتائج التالية؛ أن ضعف مستويات الشمول المالي في العراق تعود إلي أسباب متعددة منها نسبة الكثافة المصرفية ومدى الانتشار المصرفي ، تبينت الدراسة أن وجود ارتباط معنوي وإيجابي نحو الشمول المالي والمؤشرات الربحية للجهاز المصرفي ، اي ان كلما تحسنت مؤشرات الشمول المالي وأبعاده كلما ساهم في تحسين المؤشرات المالية للجهاز المصرفي.

٣. دراسة (العبد الله وآخرون،٢٠٢٢) بعنوان:

أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩).

هدفت الدراسة الي معرفة أثر مؤشرات الشمول المالي مثل (القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الودائع للشركات الصغيرة والمتوسطة ، بطاقة الائتمان ، عدد الصراف الآلي ، وعدد الفروع) وذلك على ربحية البنوك الأردنية ، تم استخدام عينة الدراسة ل١٣ مصرفا تجارياً وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١٩) ، اعتمدت الدراسة على النموذج التجميعي والنماذج الثابتة والعشوائية للتعرف على أثر مؤشرات الشمول المالي على ربحية البنوك ، تم تحليل المتغيرات الدراسة بواسطة نموذج الانحدار المجمع (OLS)، بالاستعانة ببرنامج EViews 10 . توصلت نتائج الدراسة الي أن هناك تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك عند قياسه من خلال

صافي هامش الفائدة والعائد على الأصول ، وبالتالي يساهم الشمول المالي في تعزيز مؤشرات الربحية.

٤. دراسة (شحادة وآخرون ،٢٠٢٢) بعنوان:

التكنولوجيا المالية وآثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة الي بيان أثر أدوات التكنولوجيا المالية كمركز رئيسي لمؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي والمنهج التطبيقي من خلال البيانات المقطعية (panel data) ، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٠) ، اعتمدت الدراسة على مجتمع من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان وكان عددها حوالي(١٦) بنك مصرفي ، توصلت نتائج الدراسة الي أن التكنولوجيا المالية ووسائلها المتعددة أدت الي تغيير في هيكل الخدمات المالية ، أدى ذلك الأمر الي تعزيز وفاعلية الخدمات المالية لشرائح مجتمعية كانت لا يمكن الوصول إليها ، وتوصلت نتائج الدراسة أيضا الي وجود علاقة إيجابية بين ادوات التكنولوجيا المالية لتعزيز مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة.

٥. دراسة (بن الضب وشماخي، ٢٠١٩) بعنوان:

أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٢)

هدفت الدراسة الي اختبار الشمول المالي على أداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، اعتمدت منهجية الدراسة على التحليل الوصفي البيانات ، وكانت الفترة الزمنية للدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٢) ، تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الجزائرية وتم اختبار (١٢) بنك كعينة للدراسة ، توصلت نتائج الدراسة الي وجود علاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية ، مما يعني ضرورة الاهتمام بالشمول المالي من خلال مساهمته في أداء البنوك في الجزائر.

٦. دراسة (عبد الله وآخرون ،٢٠٢٢) بعنوان:

أثر الشمول المالي في تحقيق بالمسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على قطاع البنوك

هدفت الدراسة الي قياس تأثير الشمول المالي على المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من ٦ بنوك، خلال الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢٠)، تمثل الشمول المالي لمجموعة من الأبعاد القياسية الدولية (سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجود الخدمات المالية المقدمة). وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي، تمثلت المسؤولية الاجتماعية للبنوك في عدد العاملين في دور البنك في توفير فرص العمل لتنمية المجتمعية، تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي في الدراسة، وكانت عينة الدراسة تقتصر على تطبيق في قطاع البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية. توصلت نتائج الدراسة الي وجود تأثير معنوي للشمول المالي على المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.

٧. دراسة (شحاتة ،٢٠١٩) بعنوان:

نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة الي تقديم نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا كمرتكز لفاعلية الشمول المالي بأبعاده الثلاثة(الوصول ، الإتاحة، والاستخدام) وأيضا بيان أثره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية في ضوء ثلاث معايير (تنظيمية دولية، تعليمات البنك المركزي المصري ، معايير التقارير المالية IFRS) ، اعتمدت الدراسة على منهجية نظرية وتطبيقية متكاملة لقياس التأثير ، تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية عاملة بالقطاع المصرفي المصري (البنك الاهلي، وبنك مصر) واثنين من القطاع الخاص (البنك التجاري الدولي CIB، وبنك الاسكان والتعمير) واثنين من البنوك الأجنبية (بنك الإسكندرية ، وبنك قطر الوطني الاهلي). خلال الفترة الزمنية (٢٠١٣-٢٠١٨).

توصلت نتائج الدراسة الي وجود تأثير بين تفعيل متطلبات الشمول المالي بأبعاده المختلفة وبين وتحسين معدلات الأداء المصرفي بهذه البنوك من حيث مؤشرات الربحية، والسيولة، ومؤشرات جودة الأصول.

٨. دراسة (الشحات و عبد العزيز ،٢٠٢٣) بعنوان:

تأثير الشمول المالي على الربحية" دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"

هدفت الدراسة الي قياس تأثير الشمول المالي، وكان عددها إحدى عشر مؤشرا على مؤشرات الربحية للبنوك التجارية المصرية ، تكونت عينة الدراسة من ثماني بنوك تجارية تتنوع ملكيتها بين القطاع العام والخاص ، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٣-٢٠٢١)، اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية (بانل داتا) ، توصلت نتائج الدراسة الي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر. توصلت النتائج القياسية للدراسة الي وجود علاقة طويلة الأجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصل المالي، إتاحة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية) وفاعلية مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي المصري.

٩. دراسة (باغة،٢٠٢١) بعنوان:

دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية

هدفت الدراسة الي قياس تأثير الشمول المالي وكان عددها إحدى عشر محدداً - على مؤشرات ابعاد السلامة المصرفية للبنوك التجارية في مصر، تكونت عينة الدراسة من ستة بنوك تجارية تنوعت ملكيتها بين القطاع الحكومي والخاص والاجنبي، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠٢٠)، اعتمد الدراسة على منهجية التكامل المشترك والنماذج الطولية ، توصلت نتائج الدراسة الي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين محددات الشمول المالي ومؤشرات السلامة المصرفية للبنوك التجارية فيما عدا تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة أيضا الي وجود

علاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالي (الوصول المالي، الانتشار المصرفي، استخدام الخدمات المالية) وتحسين المؤشرات السلامة المصرفية.

١٠. دراسة (دحمان وبطيوي،٢٠٢٢) بعنوان:

دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧

هدفت الدراسة الي تحليل دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر ، وذلك خلال الفترة الزمنية(٢٠٠٤-٢٠١٧) ، تكونت عينة الدراسة من ١٢ بنك تجاري ، استخدمت الدراسة نموذج Panel ، توصلت نتائج الدراسة الي وجود علاقة عكسية بين مؤشر كفاية رأس المال ووجود الإدارة ومؤشرات الأداء ، إلا أن مؤشر الشمول المالي والسيولة لهما تأثير إيجابي على جميع مؤشرات الربحية (ROA,ROE,NIM) وبالتالي نستنتج زيادة الوعي المصرفي بين الأفراد وزيادة مساهمتهم في النظام المصرفي مما يزيد قبول الودائع وتمويل الاستثمارات الاكثر إنتاجية وربحية مما يؤدي إلي زيادة ربحية البنوك وبالتالي تعزز من فاعلية الشمول المالي

١١. دراسة (عجور والشرفا ،٢٠١٧) بعنوان:

دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة

هدفت الدراسة الي تحليل ابعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال عام(٢٠١٦) ، اعتمدت منهجية الدراسة الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لدور الاشتمال المالي في إرساء القواعد المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة ، تكونت مجتمع الدراسة من جميع عملاء البنوك الإسلامية العامة في قطاع غزة ممثلة في البنك الإسلامي الفلسطيني وتكونت عدد أفراد العينة العملاء من ٣٨٣عميل ، تم توزيع الاستبيانات بعد عمل عينة استطلاعية مكونة من ٣٠ استبانة ، توصلت نتائج الدراسة الي وجود العلاقة الطردية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة

١٢. دراسة (إبراهيم والصعيدي ،٢٠١٩) بعنوان:

دور الشمول المالي في تنشيط سوق الاوراق المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية).

هدفت الدراسة تحليل الشمول المالي على تنشيط سوق الأوراق المالية في البورصة المصرية، ودراسة الواقع الحالي للرقابة المالية لأنها تشكل اهم آليات المحاسبية اللازمة لتنشيط سوق الأوراق المالية، تكونت عينة الدراسة من البنوك المقيدة في البورصة المصرية وعددها ٧ بنوك خلال الفترة الزمنية (الربع الأول ٢٠١٧- الي الربع الرابع ٢٠١٨)، اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلي للتقارير المالية، وبالاعتماد على نماذج الانحدار الخطية. توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج الاستراتيجيات المهمة المحاسبية التي تعمل على جذب السوق الاوراق المالية في جودة الاقتباس المحاسبي، حوكمة الشركات، وقيمة الاستراتيجيات الأوراق المالية. قانون تعديل سوق الأوراق المالية في مصر، أدى التحسين الإيجابي لتصنيف البنوك التجارية المصدرة، بحيث زاد تفعيل سوق الأوراق المالية من إيرادات البنوك بالإضافة إلى التنويع فيها. هناك علاقة ارتباط بين مدفوعات البطاقة وبين رئاسة المال السوقي، لنلاحظ سوق الأسهم ومضاعفات السهم كمؤشر لتنشيط الاوراق المالية. هناك تأثير إيجابي حول مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في زيادة المدفوعات البطاقة الائتمانية، وتقليص حجم القروض المصرفية وزيادة مدخرات الأشخاص، وذلك على ضمان سوق الأوراق المالية في البورصة المصرية.

١٣. دراسة (عبد القادر،٢٠١٩) بعنوان:

أثر التركز المصرفي علي ربحية البنوك التجارية في مصر

هدفت الدراسة الي تسليط الضوء على التمركز المصرفي حول السياسات المصرفية للبنوك التجارية في مصر ودورها في بناء الاقتصاد القومي للدولة من خلال تمويل المشروعات ودورها في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها. اعتمدت الدراسة على منهجيتين، المنهجية الأولي وهي الاستنباط تقوم على دراسة الفكر الاقتصادي بأثر تركز المصرفي على ربحية البنوك والثانية هي منهجية الاستقراء على تعميم نتائج

العينة على باقي البنوك المصرية. توصلت نتائج الدراسة الي ألا يوجد علاقة بين تركز القروض على ربحية النقود التجارية في مصر.

١٤. دراسة (محمد وفانوس ،٢٠٢٣) بعنوان:

تأثير الشمول المالي على عوائد البنوك المدرجة في البورصة المصرية

هدفت الدراسة الي معرفة تأثير الشمول المالي على عوائد البنوك المدرجة في البورصة المصرية، اعتمدت الدراسة على منهجية الوصفي التحليلي للتطرق ما هو الشمول المالي وما هي أبعاده وطبيعية تأثيرها على عوائد البنوك المدرجة في البورصة المصرية، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٢-٢٠٢٠) وكانت عدد المشاهدات الدراسة ٤٦٨مشاهدة (عدد البنوك * عدد السنوات*ربع السنوي)، واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ٣٨ بنك ينقسم الي ١٠ بنك حكومي، ٦ بنوك خاصة ،٢١ بنك عربيا واجنبيا. وقد توصلت نتائج الدراسة الي وجود علاقة بين أبعاد الشمول المالي المتمثلة في (الكثافة المصرية، العدد الإجمالي للموظفين، عدد بطاقات الخصم، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد نقاط البيع) على عوائد البنوك المتمثلة في (العائد على حقوق الملكية ، العائد على الاصول، نسبة التكلفة الي الدخل).

١٥. دراسة (حسني،٢٠٢٢) بعنوان:

تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

هدفت الدراسة الي تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر مع دول العالم وذلك من خلال مؤشراته الادخار، والاقتراض وسداد المدفوعات وايضا تقييم الجهود المصرفية في دعم وتعزيز مستويات الشمول المالي، والصراعات التي قد تواجه ذلك في الجزائر. ولذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠٢٠)، تكونت عينة الدراسة حوالي ٢٠ بنك منها ٦ بنوك عمومية و١٣ بنك خاص، كما بلغ عدد المؤسسات المالية ٨و٦ مؤسسات خاصة في الجزائر. توصلت نتائج الدراسة الي وصلت مستويات الشمول المالي في الجزائر الي مستويات متوسطة، كما سجلت نسب متدنية في الادخار

والاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ، بالرغم من التحسن المسجل في نسب امتلاك الحسابات المصرفية وتسوية المدفوعات ويرجع الاساس الي المجهود المبذول من الجهات المؤسسات المالية التي تستجيب لاحتياجات العاملين وأفراد المجتمع لا سيما تلك التي تتعلق بالخدمات المصرفية الرقمية .

الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Yakubu& Musah,2024) بعنوان:

The nexus between financial inclusion and bank profitability: A dynamic panel approach

هدفت الدراسة الي دراسة تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٧) باستخدام مؤشرات فرعية الشمول المالي من خلال اسلوب اللحظات المعممة الذي يعالج PCA الرئيسية للمشكلة الذاتية. توصلت نتائج الدراسة الي الشمول المالي يؤثر سلبا على ربحية البنوك في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وخاصة في الفترة بعد الأزمة المالية العالمية، ولوحظ استقرار في القطاع المصرفي يدفع البنوك بشكل إيجابي بالرغم أن التضخم له تأثير إيجابي على الربحية ، فإن تأثير النمو الاقتصادي على الربحية يختلف اعتمادا على فترة التحليل.

٢. دراسة (Wang& Shihadeh,2015) بعنوان:

Financial inclusion: Policies, status, and challenges in Palestine.

هدفت الدراسة الي تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في فلسطين خلال مناقشة السياسات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها بواسطة الشركات المالية. تم اعتماد الدراسة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٩-٢٠١٤)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة، تم تحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاشتمال المالي ومقارنتها مع الدول الأخرى. وكانت عينة الدراسة هي سوق الأوراق المالية في فلسطين. توصلت الدراسة الي النتائج التالية أن العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو

الاقتصادي علاقة طردية، وان مؤشرات الشمول المالي قد تحسنت منذ انضمام فلسطين الي التحالف الاشتمال المالي ، كما توصلت الدراسة الي الخدمات المالية لا تزال محدودة وبشكل خاص الائتمان ويحتاج الي المزيد من التحسينات .

٣. دراسة (Zheng,etal,2023) بعنوان:

Does Fintech-Driven Inclusive Finance Induce Bank Profitability? Empirical Evidence from Developing Countries

هدفت الدراسة الي تحليل تأثير الشمول المالي الدعم بالتكنولوجيا المالية على ربحية البنوك، وذلك كانت عينة الدراسة مكونة من ٦٦٠ بنكاً في ٤٠ دولة نامية وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢١) ، اعتمدت الدراسة على منهجية المربعات الصغرى. واعتمدت الدراسة في تحليلها على ثلاثة مقاييس رئيسية للربحية منها العائد GLS، ومنهجيات المربعات الصغرى المعممة GMM، وطريقة اللحظات المعممة على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ، وصافي الفائدة . توصلت نتائج الدراسة الي أن التمويل الشامل المدعم بالتكنولوجيا يعزز العائد على الأصول بنسبة ٩,١٠٪، والعائد على حقوق الملكية بنسبة ١٨,٨٧٪، وصافي الفائدة بنسبة ٧,٩٨٪ مما يسلط الضوء على أهمية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والانترنت والوكلاء في جميع الدول.

٤. دراسة (Jungo& Botelho,2022) بعنوان:

The effect of financial inclusion and competitiveness on financial stability: why financial regulation matters in developing countries?

هدفت الدراسة الي تقييم الشمول المالي والقدرة التنافسية على الاستقرار المالي للبنوك، مع الأخذ في الاعتبار الاعتدال في التنظيم المالي. تكونت عينة الدراسة من ٤١ دولة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء و٣١ دولة في امريكا اللاتينية والكاريبي، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠١٨)، تم الاعتماد على منهجية الوصفي التحليلي للمتغيرات. توصلت نتائج الدراسة الي أن الشمول المالي يعزز استقرار

البنوك في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وبالفعل التنظيم المالي يساهم في زيادة الاستقرار المالي في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، في حين لا يوجد علاقة في تأثير التنظيم المالي على استقرار المالي في دول افريقيا في الصحراء الكبرى ، بالإضافة تؤثر التنافسية سلباً على الاستقرار المالي ، وان التنظيم المالي يخفف من التأثير السلبي للقدرة التنافسية على الاستقرار المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووجدت الدراسة أن الشمول المالي يقلل من أخطار الائتمان في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أخطار الائتمان ويقلل من ربحية البنوك.

٥. دراسة (Al-Chahadah& Refae,2020) بعنوان:

The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan

هدفت الدراسة الي تخليل اثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في البورصة عمان. وذلك من خلال خمسة مؤشرات رئيسية للشمول المالي على أداء البنوك، وذلك باستخدام تحليل الانحدار البسيط، توصلت نتائج الدراسة الي وجود دلالة إحصائية لمؤشر الشمول المالي (اي الوصل المالي ، وتمويل المشاريع) والأداء المالي للبنوك (اية ربحية البنوك) الأردنية ، وتوصي الدراسة أن المؤسسات المالية الأردنية بالتحرك نحو الزيادة الوصول المبتكر الي الخدمات المالية فضلا من تعزيزات البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات وتطوير الخدمات المالية لرفع مستويات الخدمات المصرفية الرقمية .

٦. دراسة (Alshehadeh& Al-Khawaja,2022) بعنوان:

Financial Technology as a Basis for Financial Inclusion and its Impact on Profitability: Evidence from Commercial Banks

هدفت الدراسة الي كيفية استخدام أدوات التكنولوجيا المالية لتعزيز مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الربحية لبنك التجاري في الاردن في بورصة عمان. وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٠)، تكونت عينة الدراسة ن=١٦، توصلت نتائج الدراسة الي التكنولوجيا المالية من خلال أدوات هيكل الخدمات المالية الشاملة بالإضافة إلي تنوع وأسلوب الخدمات المالية للبنك يؤدي إلي انتاج جديد ، بالإضافة إلي وجود تأثير كبير بين ادوات التكنولوجيا لتمكين الشمول المالي بعد الحصول على الأصول ، والفوائد على حقوق الملكية ، وربحية الاسهم ، وأوصت الدراسة الاعتماد على العناصر الفنية الجديدة. واوضحت النتائج أيضا تعمل المؤشرات الشمول المالي على تحسين مؤشرات الربحية والدخل للبنوك التجارية.

٧. **(Mehrotra,2015)** بعنوان:

Financial inclusion-issues for central banks. BIS Quarterly .Review March

هدفت الدراسة الي تحديد الطرق المتعددة لزيادة الاشتمال المالي الذي يؤثر على سياسات البنوك المركزية والتي تؤدي إلي الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، ذلك خلال الفترة الزمنية ٢٠١٥، وكانت دراسة دولية ، توصلت الدراسة الي النتائج التالية أن الانتشار المالي يسهل عمليات الاستهلاك مرن ، ويسهل الحصول على الأدوات المالية للتوفير والقروض ، ونتيجة ذلك لم يعد المنتج مكلفا كما كان . بالإضافة إلى تسهيل الجهود البنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الأسعار، بالإضافة إلي تزايد الاشتمال المالي يزيد من أهمية اسعار فائدة التحويلات النقدية وذلك يحسن من فاعلية السياسات النقدية باستخدام معدلات الفائدة .

٨. دراسة (Allen,etal,2015) بعنوان:

The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts

هدفت الدراسة الي بيان خصائص الشمول المالي المرتبطة بالإفراد والدول وأبرز السياسات الفعالة التي يتم استخدامها بين المستبعدين عن النظام المالي ، استخدمت

الدراسة ثلاث متغيرات لقياس الشمول المالي وهي(ملكية الحساب البنكي، واستخدامه لأغراض التوفير ، وتيرة استخدام الحساب) ، اشتملت الدراسة عينة مكونة من (١٢٤٠٠٠) شخصا من (١٢٣) دولة ، وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠١٦) ، اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي زيادة درجة الشمول المالي ترتبط بتكاليف الخدمات المالية والمصرفية والقرب من أماكن تقديم الخدمات المالية والحقوق القانونية وبيئة أكثر استقرار سياسي.

٣-٤ التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

هدفت دراسة كلاً من (Mostak & Sushanta, 2019) إلي فحص تأثير تطبيق الشمول المالي علي الاستقرار المالي , إلا انه تم توسيع تطبيق الشمول المالي فأنه يزيد من مخاطر الأتمان بسبب التعامل مع عملاء غير جدارين بالثقة وتوصلت الدراسة إلي أن التوسع في تطبيق الشمول المالي يساعد علي نمو الشركات والمنشئات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم بتكلفة معقولة وهدفت دراسة (Prince, et al., 2019) إلي تقييم أثر الشمول المالي علي أداء المصارف في منطقة غرب افريقيا واستكشاف الصلة القائمة بينها وجاءت اهم النتائج بأن الشمول المالي يزيد من أداء المصارف في البلدان المنخفضة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة. وتناولت دراسة (Fadi, 2020) العلاقة بين عوامل الشمول المالي وأداء ومخاطر البنوك لعدد (٢٧١) مصرف من مصارف (٢٤) دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام ٢٠١١ – ٢٠١٤ وقد توصلت الدراسة إلا أن تعزيز مستوي الشمول المالي يمكن أن يدعم أداء البنوك , والاستفادة من الحد من مخاطرها , بينما دراسة (مصطفي , ٢٠٢١) قامت الباحثة بدراسة أثر الوعي المصرفي لدي البنوك الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية وتوصلت الدراسة إلي يوجد تأثير معنوي ايجابي للوعي المصرفي علي بعد التنمية المستدامة (الناحية الاقتصادية).

الفجوة البحثية :-

علي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت تأثير الشمول المالي علي مؤشرات الارباح , يمكن استخلاص الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي تحدثت

عن الشمول المالي ومؤشرات الارباح في البنوك التجارية في مصر في الفترة الزمنية من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٣.

منهجية الدراسة

لإختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدم الباحث منهجية متعارف تقوم على الوصف ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة من قبل الموقع الالكتروني للبنوك قيد الدراسة والبنك المركزي ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز، ويتم من خلال القيام بالمسح الشامل، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها ،كما تم اعتماد المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تحليلية .

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة :

- تتمثل الدراسة في عمل دراسة مقارنة بين بعض البنوك المبحوثة في تقديمها للشمول المالي في الفترة من ٢٠١٩ الى ٢٠٢٣ وتم اختيار البنوك التالية :
- اولاً : البنك الأهلي المصري : حيث اعلان البنك الأهلي المصري عن أحدث عروضه لعملائه بمناسبة مبادرات الشمول المالي للاحتفال باليوم العالمي للشباب , إذ يتيح البنك فتح حساب أو محفظة إلكترونية أو الحصول علي بطاقة ميزا مسبقة الدفع بدون مصاريف وبدون حد أدني وكذلك فتح حساب شمول مالي للشركات واعتمد المركزي علي البنوك لتحقيق الشمول المالي من خلال تقديم العديد من التسهيلات لتمكين الأفراد من الوصول إلي أفضل الخدمات البنكية.
- ثانياً : بنك مصر : حيث يمثل الشمول المالي ركيزة لمهام بنك مصر نحو تحقيق رخاء المجتمع كما يبذل بنك مصر جهداً لضمان تسهيل وصول العملاء لمجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية في أسرع وقت , حيث تم تصميم تلك الخدمات لتناسب كافة فئات المجتمع بهدف دمج الفئات التي لا تحصل علي الخدمات المصرفية في إطار الاقتصاد الرسمي كما يمتلك البنك أدوات مبتكرة

لتطوير المعرفة المصرفية , ونجح بنك مصر في مهمته نحو تعزيز الاستدامة علي مستوي البلاد.

- ثالثا : بنك القاهرة : أعلن بنك القاهرة عن أحدث عروضه لعملائه بمناسبة اليوم العالمي للشباب ضمن الفعاليات الشمول المالي برعاية البنك المركزي المصري , إذ يتيح البنك فتح حساب (وفر) مجاناً من سن ١٦ سنة بدون والية وبالرقم القومي فقط والاستمتاع بعديد من الخدمات ابتدأ من ١ أغسطس حتي ١٥ أغسطس ٢٠٢٣ , حيث يتم إصدار مجاني لبطاقة الخصم المباشر ميزا , إصدار مجاني لبطاقات المدفوعة مقدما , اشتراك مجاني في خدمة الموبايل البنكي , إصدار مجاني لمحفظة (قاهرة كاش) الإلكترونية للأفراد.
- رابعا : بنك التعمير والإسكان : يتيح البنك منتجات الشمول المالي بدون مصاريف إدارة بمناسبة يوم الادخار , وكذلك مزايا بطاقات ائتمان بنك التعمير والإسكان وحدود الاستخدام خارج مصر , بنك التعمير والإسكان يقدم خصم ٨% لدي The Bakery Shop ويقدم البنك مزايا خدمة الموبايل البنكي HPD.
- خامسا : البنك التجاري الدولي CIB : حيث يقدم البنك التجاري الدولي CIB عن اطلاق مبادرة الشمول المالي للادخار تحت رعاية البنك المركزي المصري خلال الفترة من ١٥ إلي ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣ وتهدف المبادرة إلي تقديم أفضل المنتجات والخدمات البنكية المصممة لتناسب احتياجات الجميع لإدارة شئونهم المالية مثل فتح الحساب ببطاقة الرقم القومي السارية فقط , عائد ادخاري شهري ثابت بنسبة ٤% يبدأ من جنيه مصري , لا يوجد حد أدني لرصيد فتح الحساب أو رسوم فتح الحساب , إصدار بطاقة الخصم المباشر مجاناً بدون أي مصاريف , الحساب مقدم لعملاء البنك الجدد من المصريين فقط.
- سادسا : بنك قطر الوطني QNB : في ضوء استراتيجية بنك QNB الأهلي الداعمة للشمول المالي وجذب شرائح جديدة من الفئات التي تمارس نشاط تجاري أو منهي مثل الحرفين بمختلف التخصصات للتعامل مع القطاع المصرفي حيث الفئة المستهدفة من العملاء مثل المنشآت متناهية الصغر

والأنشطة الاقتصادية كأصحاب المهن الحرة و أصحاب الحرف التي لا يتوافر لديها أي مستندات.

٤-٢ مجتمع وعينة البحث

ا- عينة الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية في اختبار عينة البحث، حيث إن مجتمع البحث يتألف من ثلاث فئات متميزة عن بعضها البعض، وقد تم توزيع (٥٠٠) استمارة استبيان طبقا لحجم المجتمع المقدرة ب (٤٦٠٠) وقد قسمت بمعدل (٩٠) استمارة منها ٧٥ استمارة صحيحة بعد التحقق بنسبة (١٥%) لمجموعة من مسئولي الإدارة العليا، (178) استمارة ومنها ١٦٥ استمارة صحيحة لمسئولي الإدارة الوسطى محل الدراسة بمعدل (٣٣ %) بالإضافة إلى (٢٣٢) استمارة بمعدل ومنها ١٨٣ استمارة صحيحة بمعل (٣٦.٦٠ %) لمجموعة من الموظفين التنفيذيين (الإدارة الإشرافية) في الإدارة المركزية لقطاع الجمارك ببورسعيد، وبلغت عدد الاستمارات الغير صحيحة (٧٧) استمارة استبيان، وبالتالي بلغت عدد الاستمارات المستلمة (٥٠٠) استمارة بنسبه ١٠٠% من الاستمارات الموزعة منها عدد ٧٧ استمارة غير صحيحة بنسبة (15.40%) وبعد إجراء التحليلات الإحصائية الخاصة بالقيم المفقودة والقيم الشاذة بالإضافة إلى استبعاد بعض الاستمارات لوجود كثير من الأسئلة الهامة غير المجابه، تم حذف عدد (٧٧) استمارات لعدم صلاحيتها لتصبح عدد الاستبيانات النهائية التي خضعت للتحليل الإحصائي الصحيح (٤٢٣) استمارة بنسبة (٨٤.٦٠ %) من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة، ويوضح الجدول (٤-١) عينة الدراسة الموزعة طبقا لفئات المستقصي منهم وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة ومن المعادلة السابقة اتضح ان حجم العينة المراد تطبقها ٣٥٢ مفردة تم توزيع عدد ٥٠٠ استبان وتمت الإجابة الصحيحة على ٤٢٣ استبان.

تم تحديد حجم العينة وفقا للقانون التالي

$$n = \frac{NP\,(1-P)\,x^2}{(N-1)\,d^2 + P(1-P)\,x^2}$$

n: حجم العينة المطلوبة.

N: حجم مجتمع البحث.

P: نسبة المجتمع أن تساوى ٠.٥٠.

D : نسبة الخطأ الذى يمكن التجاوز عنه واكبر قيمة له ٠.٠٥.

x^2: قيمة مربع كاى بدرجة حرية واحدة = ٣.٨٤١ عند مستوى ثقة ٩٥% أو مستوى دلالة ٠.٠٥.

أدوات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الأدوات التالية للحصول على المعلومات والبيانات:

- **المصادر الثانوية :** المعلومات والبيانات المتعلقة بالجانب النظري من البحوث، والدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع الدراسة.
- **.المصادر الأولية الاستبانة:** لغرض توفير البيانات المتعلقة بالدراسة فقد صممت الاستبانة بعد الأخذ بآراء مجموعة من الباحثين والكتاب في مجال موضوع الدراسة، والتي استهدفت الحصول على البيانات الأولية لإستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجتها لأسئلة الدراسة واختبار فروضها، وتضمنت الاستبانه ثلاثة أقسام كما يلى:
- القسم الاول: العبارات المتعلقة المتغيرات الديمغرافية
- القسم الثانى: العبارات المتعلقة الشمول المالي في القطاع المصرفي (المتغير المستقل).
- القسم الثالث : العبارات المتعلقة مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي (المتغير المستقل)

الأساليب الأحصائية المستخدمة :

وذلك من خلال الاعتماد علي برنامج الحزم الاحصائية (SPSS-26) يمكن إجراء الاختبارات الاحصائية.

١. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وبيان المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية
٢. اختبار الصلاحية لإجراء نموذج الانحدار الخطى .
٣. التوصل الى قيمة نموذج الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression

أساليب جمع البيانات :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد علي مجموعة من الإجراءات البحثية التي تقيس الشمول المالي (كمتغير مستقل) وتأثيرها علي مؤشرات الربحية (كمتغير تابع). وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة , وسيتم معالجة البيانات الأولوية التي سيتم تجميعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية وذلك بغرض تلخيص و وصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة , وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف SPSS ويتمثل مجتمع البحث , يتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين لدى البنوك التجارية في محافظات القناة، حيث بلغ عدد العاملين ١٥٦٥ مفردة، وذلك حتى نهاية العام ٢٠٢٣ , و عينة البحث , تم اختيار عينة عشوائية طبقية من العاملين لدى البنوك التجارية في محافظات القناة وسيتم الاعتماد علي مصدرين اساسين لجمع البيانات اللازمة للبحث وهما :

- المصادر الاولية: سيتم اعداد استمارة استقصاء بالإضافة الي الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث حتي يستطيع الباحث اختبار صحة فرضيات البحث.
- المصادر الثانوية: تتضمن الدراسات السابقة في هذا المجال بالاعتماد علي المصادر التالية:
- الرسائل العلمية والابحاث المنشورة والغير منشورة والكتب العربية والاجنبية.

- الدوريات ولنشرات والمقالات والمؤتمرات التي تناولت هذا الموضوع.
- الاحصائيات والدوريات المتعلقة بموضوع البحث.

٥ – ٣ اختبار الفرضيات:

في إطار نتائج الدراسات السابقة, والدراسة الاستطلاعية, ومشكلة البحث, والمتغيرات السابقة يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:-

- **الفرض الرئيسي: "يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتأثير الشمول المالي علي مؤشرات الربحية "**

وينبثق عنه الفروض الفرعية التالية :

- الفرض الفرعى الاول توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل النوع

الفرض الفرعى الثانى توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل العمر

الفرض الفرعى الثالث توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل المؤهل العلمى

الفرض الفرعى الرابع توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل الوظيفة

الفرض الفرعى الخامس توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل عدد سنوات الخبرة

الفرض الفرعى السادس توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين ترجع الى عامل نوع القطاع الذي تعمل فيه

اختبار نموذج الدراسة

- استهدفت الدراسة الميدانية اختبار صحة الفروض الرئيسية للدراسة والفروض الفرعية لها، وتعتبر هذه الاختبارات هي الهدف الرئيسي للدراسة والذي يسعى الباحث من خلالها معرفة جوهرية وقوة واتجاه هذا الأثر إلى جانب معرفة نسبة

أثر كلا من أبعاد المتغير المستقل (تأثير الشمول المالي) على المتغير التابع (الربحية في البنوك).

- قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى البسيط (Simple Linear Regression Analysis) باستخدام بطريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة، والمتغيرات المستقلة، وقبل اختبار نموذج الدراسة هناك مجموعة من الاختبارات التي يتم اجرائها (اختبار عدم ثبات التباينات، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار الازدواج الخطى) والتي سوف يتم توضيحها بالتفصيل كما يلي:

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

- وقد تم استخدام اختبار ديربن- واتسون "Durbin-Watson " لتحديد وجود الارتباط الذاتي

جدول (١) يوضح نتائج اختبار Durbin-Watson) لفروض الدراسة

الفروض	Prob. Chi-Square
الفرض الرئيسي الثانى	١.٦٣٣
الفرض الفرعى الاول	١.٦٥٤
الفرض الفرعى الثانى	١.٧٠١
الفرضية الفرعى الثالث	١.٧٠٥

وعند مقارنة هذه القيمة مع الجدول الخاص بتوزيع ديربن واتسون عند مستوى معنوية ٠.٠٥ نجد أن (1.623<DW<1.725) وبالتالي وفقاً لاختبار (ديربن-واتسون) لا يوجد مشكلة الارتباط الذاتي .

اختبار الازدواج الخطى (Multicollinearity):

قبل إجراء تحليل نماذج الانحدار المختلفة من الضروري معرفة مدى وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وذلك بغرض اكتشاف مشكلة الازدواج الخطى بينهما حيث تؤثر تلك المشكلة على طريقة تفسير أي علاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وبهدف التأكد من إن نتائج النموذج ليست ناتجة عن وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة في النموذج، قام الباحث باختبار علاقة الارتباط بينهم وذلك باستخدام اختبار ("VIF" Variance Inflation Factor).

الجدول رقم (٢) يوضح اختبار الازدواج الخطى

متغيرات الدراسة	VIF
الوصول إلى الخدمات المالية	٤.٢٣٥
استخدام الخدمات المالية	٣.٢١١
التوعية المالية.	٣.٣٢٥

وقد وجد الباحث أن كل قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (١٠) كما هو واضح من الجدول ( )، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) في نماذج الانحدار.

اختبار الفرض الرئيسي الأول للدراسة:

" يوجد أثر ذا دلالة احصائية الشمول المالي بأبعادها على مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفى.

جدول رقم (٣):

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغيرات المستقلة	B( )	T	Sig
المقدار الثابت	1.882	7.162	٠.000
الوصول إلى الخدمات المالية	٠.037	6.274	٠.000
استخدام الخدمات المالية	٠.002	4.055	٠.000
.التوعية المالية	٠.014	1.575	٠.٠٠٠
= ١٤.٣٢١ Fقيمة		sig =0.000القيمة الاحتمالية	
معامل التحديد = ٠.٧٦١		معامل التحديد المعدل= ٠.٦٩٨	

- أولاً- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة0.000 = sig.، وهي اقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ ، وهذا معناه معنوية نموذج الانحدار (حيث ان ابعاد المتغير المستقل تؤثر على المتغير التابع وهو تأثير معنوي)، مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار الخطى المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.
- ثانياً- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو 0.761 وهذا معناه ان ٧٦% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع بسبب ابعاد المتغير المستقل .

اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة:

وفى هذه المرحلة تم استخدام الانحدار البسيط لدراسة تاثير البعد الاول فى المتغير المستقل على المتغير التابع

جدول رقم (٤)

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط الخاصة بالفرضية الفرعية الاولى باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغيرات المستقلة	B( )	T	Sig
المقدار الثابت	٠.٥٢١	3.٨٢٤	٠.000
المستقل الاول	٠.٣٣١	2.٢١٢	٠.0٠٠
F١٨.٣٣٢=قيمة		sig =0.000القيمة الاحتمالية	
معامل التحديد = ٠.٨١٢		معامل التحديد المعدل= ٠.٧٨٩	

- أولاً- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة F.sig = 0.000، وهي اقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا معناه معنوية نموذج الانحدار مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار الخطى المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.
- ثانياً- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو ٠.٨١٢ وهذا معناه ان ٨١% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع بسبب المتغير المستقل الأول

اختبار الفرض الفرعي الثاني للدراسة.

وفى هذه المرحلة تم استخدام الانحدار البسيط لدراسة تاثير البعد الثانى فى المتغير المستقل على المتغير التابع

جدول رقم (٥):

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغيرات المستقلة	B( )	T	Sig
المقدار الثابت	٠.099	2.909	٠.004
المستقل الثانى	1.376	35.63	٠.000
F=21.316قيمة		sig =0.000القيمة الاحتمالية	
0.759معامل التحديد =		0.716معامل التحديد المعدل=	

- أولاً- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة F.sig = 0.000، وهي اقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا معناه معنوية نموذج الانحدار ، مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار الخطى المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.
- ثانياً- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو ٠.٧٥٩ وهذا معناه ان ٧٥.٩٠% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع بسبب المتغير المستقل الثانى

اختبار الفرض الفرعي الثالث للدراسة.

- وفى هذه المرحلة تم استخدام الانحدار البسيط لدراسة تاثير البعد الثالث فى المتغير المستقل على المتغير التابع

جدول رقم (٦):

يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة باستخدام طريقة المربعات الصغري

المتغيرات المستقلة	B( )	T	Sig
المقدار الثابت	٠.074	45.65	٠.000
المستقل الثالث	٠.015	4.363	٠.000
F=16.420قيمة		sig =0.000القيمة الاحتمالية	
0.761معامل التحديد =		0.631معامل التحديد المعدل=	

- أولاً- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة F.sig = 0.000، وهي اقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ وهذا معناه معنوية نموذج الانحدار مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار الخطى المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.

- ثانياً- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو 0.761 وهذا معناه ان ٧٦.١% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع بسبب المتغير المستقل الثالث

٦-١ نتائج الدراسة:

من خلال تحليل بيانات عينة الدراسة التي شملت مجموعة من البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢٣)، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، وهي:

- وجود علاقة إيجابية معنوية بين مستوى الشمول المالي (المتمثل في عدد الحسابات المصرفية، انتشار أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، استخدام الخدمات الرقمية) وبين مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية.(ROE)
- تباين التأثير بين البنوك المقيدة وغير المقيدة:
- البنوك المقيدة في البورصة أظهرت استفادة أكبر من تطبيقات الشمول المالي في تحسين ربحيتها.
- أما البنوك غير المقيدة فقد كان أثر الشمول المالي أقل وضوحًا، ربما بسبب ضعف الاستثمار في التكنولوجيا المالية أو محدودية الانتشار الجغرافي.
- مؤشر صافي هامش الفائدة (NIM) تأثر إيجابيًا بالشمول المالي، خاصة في البنوك التي تقدم خدمات رقمية متنوعة.

تبين أن التحول الرقمي في البنوك يُعد أحد أهم المحددات الوسيطة التي عززت العلاقة بين الشمول المالي والربحية

٥-٣ التوصيات المقترحة

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز استثمارات البنوك غير المقيدة في التكنولوجيا المالية وتوسيع نطاق خدماتها الرقمية لتحسين أثر الشمول المالي على ربحيتها.
- ضرورة أن يعمل البنك المركزي المصري على تحفيز كافة البنوك، وليس فقط المقيدة، على تبني معايير الشمول المالي، من خلال:

- إعفاءات ضريبية.
- دعم مالي للتحول الرقمي.
- إلزام تقارير دورية عن مدى تقدم كل بنك في تحقيق أهداف الشمول.
- تشجيع التثقيف المالي للأفراد خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، لضمان استيعاب أكبر لخدمات البنوك.
- الاهتمام بتوسيع نطاق الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كوسيلة لزيادة النشاط الاقتصادي وتعظيم ربحية البنوك عبر توسيع قاعدة العملاء.
- تضمين مؤشرات الشمول المالي في التقييم السنوي لأداء البنوك من قِبل الجهات الرقابية.

٥-٤ مقترحات لدراسات مستقبلية

- إجراء دراسات مستقبلية تشمل فترات ما بعد عام ٢٠٢٣ لرصد أثر مبادرات البنك المركزي الأخيرة، مثل التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.
- دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي أو تقليل المخاطر البنكية وليس الربحية فقط.
- مقارنة أثر الشمول المالي بين البنوك الحكومية والخاصة بدلًا من المقيدة وغير المقيدة.
- استخدام نماذج قياسية متقدمة مثل نماذج الانحدار الديناميكي أو تحليل السلاسل الزمنية لمزيد من الدقة في النتائج.
- دراسة تأثير الشمول المالي على الشمول الاجتماعي والحد من الفقر كمخرجات اقتصادية غير مباشرة.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد زيدان& الصعيدي، شريف سعد. (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تنشيط سوق الاوراق المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية). التجارة والتمويل، ٣٩(١)، ٣٠٥-٣٦٠.
- أبو دية، ماجد. (٢٠١٦). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، جامعة الازهر – غزة.
- بارود، اياد ،٢٠١٨، دور التجارة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك التجارية الوطنية في قطاع غزة.
- باغة، محمد محمد أحمد. (٢٠٢١). دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤ ، ٤٣١ - ٥٣٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1206939
- بطاهر،عقون ,بختة،عبدالله، ٢٠١٨، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول –تجارب بعض البلدان العربية.
- بن الضب، ياسين، و شماخي، بوبكر الصديق. (٢٠١٩). أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1149772

- البنك الدولي. (٢٠١٦). الشمول المالي –نظرة عامة–

- جرجيس، أراس حجي، و زبير، نوزاد رجب. (٢٠٢٢). تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي: دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢٠. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٨, ع٦٠ ، ٦٨٠ - ٧٠٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1347420

- الحساوي، حمد. (٢٠١٧م). جاهزية الشمول والاستقرار المالي لانطلاق التنمية، مجلة المصارف، العدد ١٥٣.

- حسني، بعلي. (٢٠٢٢). تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج٦, ع١ ، ٦٠ - ٨١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1273571

- حسنية. (٢٠١٨). العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية. الجزائر.

- دحمان، محمد علي، و بطيوي، نسرين. (٢٠٢٢). دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧. مجلة المالية والأسواق، مج٩, ع٢ ، ٤٣٠ - ٤٥٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1319575

- زريقات ،وزياد واخرون ،٢٠١٣، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية خلال فترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩

- الشحات, نظير رياض محمد, & عبدالعزيز السيد أبوالديار, محمد. (٢٠٢٣). تأثير الشمول المالي على الربحية"دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية, ٤(٢), ٨٦٣-٩٠٧. doi: 10.21608/cfdj.2023.289188

- شحاتة، محمد موسى علي. (٢٠١٩). نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، ع١ ، ٦٠٢ - ٦٦٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1004403

- شحادة، عبدالرزاق قاسم، الخواجه، حنين، حميدان، عبدالناصر احمد، و الزيود، إبراهيم غالب. (٢٠٢٢). التكنولوجيا المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. مجلة البحوث والدراسات الإقتصادية، ع١٠ ، ٢٨٣ - ٣٠٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1369777

- صندوق النقد العربي. (٢٠١٥). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

- صندوق النقد العربي. (٢٠١٥). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

- عبد القادر، هيثم محمد. (٢٠١٩). أثر التركز المصرفي علي ربحية البنوك التجارية في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد, ٤(العدد (٣) يوليو ٢٠١٩) , ١-١٣٤. doi: 10.21608/jocu.2020.33349.1021

- عبدالله، سارة أمين، طلعت، طمان عرفات إبراهيم، و حامد، محمود. (٢٠٢٢). أثر الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية بالتطبيق على قطاع البنوك. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع١ ، ٢٦١ - ٢٨٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1373807

- العبدالله، شادى يوسف، بوقرة، إيمان، و حاج موسى، منصوري. (٢٠٢٢). أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مج١٨, ع٢٩ ، ٢١١ - ٢٢٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1274765

- عبسى، عبدالقادر،٢٠١٣ , الهيكل التنظيمي كميزة تنافسية لصناعة الحجر والرخام في فلسطين

- عجور، حنين محمد بدر، و الشرفا، ياسر عبد طه. (٢٠١٧). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/874941

- محمد، ماجدة محمد علي، و فانوس، نادر ألبير. (٢٠٢٣). تأثير الشمول المالي على عوائد البنوك المدرجة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤ ، ٣٤٩ - ٣٧٦. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1435231

- مصباح، أحمد زياد، وهدان، محمد محمد، و طلعت، طمان عرفات إبراهيم. (٢٠٢١). أثر تكلفة الشمول المالي على الربحية في البنوك الفلسطينية. المجلة

العلمية للاقتصاد والتجارة، ع١ ، ٢٧ - ٥٤. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1150806

- رجب، جلال الدين (٢٠١٨) : احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
- عوض، أية عادل محمود. (٢٠٢١). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية, ٣١(٣), ٣٧٠-٣٩٤. doi: 10.21608/mosj.2021.208169
- شنبي، صورية، و بن لخضر، السعيد. (٢٠١٨). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع٦ ، ١٠٤ - ١٢٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/960563
- البكل، أحمد سعيد كرم، و الحداد، إيمان فاروق السيد. (٢٠٢٢). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، مج١٥, ع١٤ ، ١٥٥ - ١٩٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1294920
- البنك الدولي (٢٠١٧) قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
- محمد، على محمود، و كنعان، علي محمد. (٢٠١٤). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج٣٠, ع١ ، ٥٣١ - ٥٥٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/626084
- علوان، معاذ محمد شعبان، و شاهين، علي عبدالله أحمد. (٢٠١٥). استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية: دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة).

الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/696348

- محمد، رزقى. (٢٠١٨). أثر رأس المال الفكري على ربحية المؤسسات: دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع١٤ ، ٨٥ - ١٠٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1015174
- مطر، محمد (٢٠١٦). الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية . (ط.(٤). الأردن دار وائل للنشر والتوزيع.
- سكيريفة، رابح، و بن قانة، إسماعيل محمد. (٢٠١٧). أثر نسب الربحية والسيولة والنشاط على عوائد الأسهم فى القطاعات الاقتصادية: بورصة عمان (٢٠١٠ - ٢٠١٥) (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1018037
- الإمام، صلاح الدين محمد أمين. (٢٠١٨). مؤشرات الربحية وتأثيرها في الأسعار السوقية للأسهم: دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الإدارة والاقتصاد، س٤١, ع١١٧ ، ٥٨ - ٧٠. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/968771
- لعراف، زاهية، و قريد، مصطفى. (٢٠٢٠). قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مج٦, ع١ ، ٤٨٦ - ٤٩٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1086594
- نعمة، مجيد. (٢٠٢٢). تأثير استثمار رأس المال الفكري في ربحية منظمات الاعمال بحث تطبيقي في شركة زين العراق للاتصالات.

Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 3(1), 148–146. https://doi.org/10.56967/ejfb202223

- بريم، سفيان، و بضياف، عبدالباقي. (٢٠١٦). تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة: دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية والخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/935184
- سلطان ، محمد أنور.(٢٠٠٥) "إدارة البنوك" ، دار الجامعية الجديدة، مصر ، ص٤٧١.
- حسانين، طارق عبدالعال حماد، و الدومه، الطيب إبراهيم. (٢٠١٤). إدارة السيولة فى الشركات والمصارف: قياس وضبط السيولة. مجلة دراسات مصرفية ومالية، ع٢٣ ، ١٠٥ - ١١١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/955029

المراجع الانجليزية

Fadi, Shihadeh (2020). The Influence of Financial Inclusion on Banks' Performance and Risk: New Evidence from MENAP. Banks and Bank Systems, 15(1), 59-71.

Gai, K., Qiu, M., & Sun, X.(2018) , "A survey on FinTech", Journal of Network and Computer Applications, PP.103, 262-273.

Mostak, Ahamed & Sushanta, Mallick (2019). Is Financial Inclusion Good for Bank Stability? International Evidence. .Journal of Economic Behavior & Organization, 157, 403-427

Prince Asare; Vitenu-Sackey& Jiang, Hong Li (2019). Financial Inclusion and Banks Performance: An Empirical Study of 10 West African Countries Using Panel .Cointegration FMOLS Regression

Yoshno, N. & P. J. Morgan (2018). Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality. The Singapore Economic Review, 1-7.

Buckley, R. P., Zetzsche, D. A., Arner, D. W., & Veidt, R. (2021). Fintech, Financial Inclusion And The UN Sustainable Development Goals. In I. H.-Y. Chiu, D. Gudula, & T. &. Francis (Ed.), Routledge Handbook Of Financial Technology .And Law. Routledge. P 254

Yakubu, I. N., & Musah, A. (2024). The nexus between financial inclusion and bank profitability: A dynamic panel approach. Journal of Sustainable Finance & Investment, 14(2), 430-443.

Wang, X., & Shihadeh, F. (2015). Financial inclusion: Policies, status, and challenges in Palestine.

Zheng, C., Rahman, M. A., Hossain, S., & Moudud-Ul-Huq, S. (2023). Does Fintech-Driven Inclusive Finance Induce Bank Profitability? Empirical Evidence from Developing

Countries. Journal of Risk and Financial Management, 16(10), 457.

Jungo, J., Madaleno, M., & Botelho, A. (2022). The effect of financial inclusion and competitiveness on financial stability: why financial regulation matters in developing countries?. Journal of Risk and Financial Management, 15(3), 122.

Al-Chahadah, A. R., Refae, G. A. E., & Qasim, A. (2020). The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan. International Journal of Economics and Business Research, 20(4), 483-496.

Alshehadeh, A. R., & Al-Khawaja, H. A. (2022). Financial Technology as a Basis for Financial Inclusion and its Impact on Profitability: Evidence from Commercial Banks. International Journal of Advances in Soft Computing & Its Applications, 14(2).

Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. BIS Quarterly Review March.

Allen, F., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. Journal of financial Intermediation, 27, 1-30.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1993). The restructuring of the UK financial services industry in the 1990s: a reversal of fortune? Journal of Rural Studies, 9(3), 223-241.
Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa istanbul review, 18(4), 329-340.
Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2012). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and management, 2(1).
World bank, (2014), "Financial Inclusion", Global Financial Development Report 2014, Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative, p.15
United Nations, (2016), "Digital financial inclusion. International telecommunication union (ITU), issue brief series, inter-agency task force on financing for development, July. United Nations. Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp content/uploads/2016/01/Digital-Financial
ATM Industry Association (2017) Access to Cash to Cash: The First Step towards Financial Inclusion. ATMIA, 1-28.
Singh, N. (2017). Financial inclusion: Concepts, issues and policies for India. Issues and Policies for India (July 4, 2017).
Attia, H., & Benson, C. C. (2018). Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region. Arab Monetary Fund.

Clamara, N., Peña, X., and Tuesta, D. (2014), Factors that Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru, BBVA, and Working Paper No. 14/09. Madrid,.
Lapukeni, A. F. (2015). The impact of financial inclusion on monetary policy effectiveness: the case of Malawi. International Journal of Monetary Economics and Finance, 8(4), 360-384.
James F. Devlin, (2009), An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29, Issue 8, P. 1024
Subbarao, D. (2009). Financial inclusion – challenges and opportunities. Speech presented at The. Bankers' Club, in India, Kolkata. Published ...
Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2012). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and .(١)management, 2
AFI, Alliance for financial inclusion (2013): "measuring financial inclusion"; core set of financial inclusion indicators. Malysia: AFI.
Clamara, N., Peña, X., and Tuesta, D. (2014), Factors that Matter for Financial Inclusion: Evidence from Peru, BBVA, .,and Working Paper No. 14/09. Madrid
Karaikudi, tamil N, (2015): "Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion - an Empirical Study with

Special Reference to Canara Bank", indian journal of research-paripex, Volume.4, Issue: 9.
Nawaf, A. S. A. (2015). Do financial leverage, growth and size affect profitability of Jordanian industrial firms listed. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 5 (4).
Ovechkin, D. V., Romashkina, G. F., & Davydenko, V. A. (2021). The impact of intellectual capital on the profitability of Russian agricultural firms. Agronomy, 11(2), 286.
Tiwari, R. (2022). Nexus between intellectual capital and profitability with interaction effects: panel data evidence from the Indian healthcare industry. Journal of Intellectual Capital, 23(3), 588-616.
Radić, S. (2018). Impact Of Intellectual Capital On Profitability Of Commercial Banks In Serbia. Economic Annals, 63(216), 85-110.
Rahaman, M., Rabbi, I., & Alam, M. (2018). The impact of working capital management on profitability of elite pharmaceuticals sector in Bangladesh. Journal for Studies in Management and Planning, 4(7), 2395-0463.
Wang, Y., Ali, M., Khaskheli, A., Khan, K. A., & Puah, C. H. (2023). The interconnectedness of financial inclusion and bank profitability in rising economic powers: evidence from heterogeneous panel analysis. International Journal of Social Economics, 50(9), 1217-123